10

المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الضبط الاجتماعي

ودورها في تحقيق الأمن الفكري والتمكين المجتمعي

The social responsibility of social control institutions and their role in achieving intellectual security and community empowerment

أ.م.د. سوزان محمد فرج

Assistant Professor Dr. Susan Mohammed Faraj

الجامعة المستنصرية / كلية الآداب/قسم الانثروبولوجيا والاجتماع

Al-Mustansiriya University / College of Arts / Department of Anthropology and Sociology

تمهيد:

إذا كانت المسؤولية المجتمعية كمفهوم يعني بإشارة أو بأخرى المُساهمة الاجتماعية الفاعلة، وتُعبر عن الاسهاماتِ الفاعلة للمنظمات، والشركات، والجماعات، والأسر، والمؤسسات، والمنظمات، والأفراد ممن يسهمون على نحوٍ اختياري طوعي في عمليات التنمية المجتمعية المحلية وإحلال السلم المجتمعي والحفاظ عليه، عبر الاسهام الفاعل والمشاركة الحقيقة في تنفيذ الخطط، والاستراتيجيات الحكومية، والسياسات الاجتماعية، والمشاريع والبرامج التنموية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، في مجتمعٍ ما والمشاركة الفاعلة في ممارسات المسؤولية المجتمعية ذات التأثير الإيجابي والفائدة المجتمعية البناءّة بما يتماشى مع أولويات وأهداف التنمية الاجتماعية المُستدامة على الجوانب المادية والمعنوية. فأنه قِبال تلك المُساهمة الايجابية ثمة مُساهمة سلبية يُعبر عنها بالمُساهمةِ الجنائيةِ والتي تشير طبقاً للعلومِ الجنائية الى: الحالة التي يتم من خلالها تعدد الجناة (الفاعلين/المساهمين) الذين يرتكبون جريمة معينة بقصدِ الاضرار أو الاخلال بالمصلحة العامة وتهديد الامن، والأمن الفكري والسلم المجتمعي، أو من غير قصد ممن تكون ثمرة وحصيلة نشاطاتهم المتفرقة والمتنوعة مُضرةٍ بدرجةٍ ما بالمصلحةِ العامة (ضررٌ مادي أو معنوي)، وإن لم تكن تلك الاسهامات وليدة إرادة واحدة، أو أتفاق مُسبق، وإنما كانت أفعالهم المختلفة نتاج تعاون بين أشخاص عديدين لكل منهم دوره المنفرد المادي أو المعنوي وإرادته الإجرامية، المقصودة أو العفوية، المُفضية لضرر سلبي بالمجتمع و الأمن الفكري لأفراده من خلال الاسهام بصناعة ما يسمى بـ (الإرهاب الفكري) والتطرف، والتطرف العنيف المُفضي للإرهاب، كمشروعٍ مضاد للأمن الفكري المجتمعي الوقائي، أو تصدير أفعال وممارسات مروعة تثير الهلع عند المتلقي، أو تدعو للتطرف العنيف وللتشرذم الهوياتي والانقسام المجتمعي، أو كل ما يثير اضطراباً مجتمعياً محدداً.

فإن تنامي المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في أي مجتمع إنساني من شأنها ان تُسهم في تعزيز الجهود المؤسساتية والحكومية في تحقيق الأمن الفكري، وتعزيز مواجهة التطرف والإرهاب الفكري، لأنها تعني ارتفاع مستوى الوعي بين أفراده وتزايد الإدراك لدى مؤسساته بمدى خطورةِ هذه الظاهرة من ناحية، وضرورة العمل على مواجهتها من خلال استراتيجية شاملة ومتكاملة من ناحية أخرى. وان تكامل وتظافر الجهود المجتمعية لمؤسسات الضبط المجتمعي تُسهم بتقديم نموذجاً عملياً مهماً لكل مجتمع إنساني تنتشر فيه المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاءه ومؤسساته وجماعة الضبط المجتمعي الفاعلة فيه، حيث تتكامل جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المختلفة مع جهود وتوجهات الحكومة في تعزيز الأمن الفكري وتحقيقه بما يضمن التصدي لظاهرة التطرف العنيف المُفضي للإرهاب والإرهاب الفكري.

وثمة عدد كبير من المؤسسات المجتمعية المتعددة والمتنوعة ممن تُصنف على انها مؤسسات للضبط الاجتماعي بنوعيه الرسمي كمؤسسات التربية، والتعليم، كالمدارس والجامعات، والمؤسسات الأمنية كمراكز الشرطة وأجهزة إنفاذ القانون، والدور العدالة والمحاكم وغيرها، وغير الرسمي كالأسرة، والعشيرة، والمسجد، والاندية الاجتماعية، والمنظمات الخيرية، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني(N.G.O). في مراتبٍ مُتقدمة ضمن الاستراتيجيات والسياسات المجتمعية الشاملة التي تتبناها الحكومات في المجتمعات الإنسانية لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة التطرف العنيف والإرهاب الفكري، ليس فقط لدورها الرئيس في تحصين الأفراد منذ الصغر ضد الأفكار المتطرفة والعقائد المنحرفة كالتفكير الإرهابي، وإنما أيضاً لأنها –تلك المؤسسات– تتعاون مع بقية مؤسسات المجتمع الأخرى بنوعيها الرسمية وغير الرسمية، في مواجهة تيارات المد المتطرفة والعنيفة والأفكار الإرهابية، وبالشكل الذي يعزز من الجهود الحكومية في هذا الشأن. بهدف مساعدة المختصين والمُشتغلين، والباحثين في شؤون مكافحة الإرهاب ومنع الجريمة، على فهم الظروف، والملابسات، والدوافع التي تدفع بالإنسان نحو الانحراف وارتكاب الجرائم، والجرائم الإرهابية، فضلاً عن مساعدتهم على فهم طرق واليات التصدي والمواجهة، من خلال فهم الاحكام التي تتضمنها الاتفاقيات والصكوك الدولية، وصياغة تشريعات ونصوص قانونية جديدة طبقا للالتزامات والمواثيق الدولية، وتعزيز التعاون المجتمعي في مجال مكافحة الإرهاب، والوقاية من الجريمة، نسعى لصياغة ووضعَ عددا من اليات التمكين الوقائي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب. ليستفيد المُختصين فائدة فعّالة وسريعة من تدابير التعاون المجتمعي في مجالات الحماية المجتمعية من خطر الإرهاب والجرائم الجنائية، من قبيل المساعدة في فهم أسباب ودوافع الظاهرة والفعل الاجرامي، ومجالات التبادل والمساعدة القانونية، ولإسداء نصائح عملية اليهم بشأن ما يمكن ان يعترض سبيلهم من قضايا وما يقف أمامهم من عقبات، لعل في مقدمتها قصور الفهم لماهية الجريمة، والتطرف العنيف، والفعل الإرهابي.

فما ان نقرأ التاريخ الانساني حتى نُدرك بأنه نتاج جدل مستحكم ومتواصل بين العنف والتسامح، وبين الكراهية والمحبة، وبين الكفر والايمان، وبين الحكام والمحكومين، وبين المؤمن والمُلحد، وبين الشر والخير وفي الغالب كان كرسي السلطة هو الغاية والهدف، واليوم يبدو عالمنا مثل الصناديق السرية ما ان تفتح واحد حتى تجد فيه اخر وهكذا، فلقد أصبحت الكراهية منهجاً والخوف منتشراً، والقتل وتصفية الآخرين سلوكاً تنتهجه عصابات الإجرام والإرهاب ترى فيه بأنها تتقرب الى الله به، حتى سادت التفرقة بين أبناء المجتمعات الإنسانية، والمخاطرة حاضرة فيما اعتدنا عليه ترى هل سيكون موتنا على يدِ من نحبه، لكن المسالة العلمية تقتضي ان نختصر المختصر ونوجز الموجز: فمنذ ان تقاتل ابني نبينا ادم(ع) وقتل قابيل أخاه هابيل اصبحت الكراهية فعلا، ومع أولى تبريرات الفعل، تبلور منهج الرفض الاستئصالي للآخر غير ان الكراهية لم تكن

دائماً بعيدة عن المحبة، وكما يقول الفيلسوف الفرنسي (جان بوديار) ان الإرهاب كامن في قلب النظام الذي يحاربه، كيف؟ فمن المؤكد ان الفعل الاجرامي والفعل الإرهابي يمكن تحليلهما من خلال ثلاث عناصر رئيسة هي:

- من؟!
- لماذا؟!
- كيف؟!

فان الاشتغال والاجابة على هذه التساؤلات –العناصر الرئيسة– سنتلمس بقوة الانشغال التجريدي الذي يريد ان يُستخلص منه المعنى الكامن من مجموع الاحداث المجتمعية، والسياسية للانهماك في ايجاد فاعلية ايجابية لما يخرق النظام المجتمعي وما يهدد الأمن الانساني الذي تمثله القوة الشمولية للتيارات المتطرفة وعصابات الجريمة الخارجة عن القانون.[1]

وضمن ذلك السياق نسعى ومن خلال هذه الورقة البحثية لتحقيق مجموعة من الأهداف ومنها الآتي:

- توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتحديده، من خلال الاتجاهات الحديثة التي تتبنى منظوراً شاملًا لهذا المفهوم.
- الكشف عن طبيعة العلاقة بين تحقق مبدأ المسؤولية الاجتماعية في أي مجتمع إنساني، وقدرة وجاهزية ذلك المجتمع على تحقيق الأمن الفكري وتعزيز مواجهة التطرف العنيف والإرهاب الفكري، وتحصين أفراده من مخاطرها.
- بيان طبيعة الدور المجتمعي الذي تؤديه مؤسسات الضبط المجتمعي في تحقيق الأمن الفكري والاسهام بمواجهة التطرف العنيف والإرهاب الفكري، ولاسيما فيما يتعلق بجانبي التحصين والوقاية من الأفكار المتطرفة، وإذكاء الوعي المجتمعي.
- التعرف على مستوى المسؤولية الأخلاقية في تحقيق الأمن الفكري لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب الفكري وإبراز أهم مؤشراتها.

أولاً: مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأثرها في تحقيق الأمن الفكري ومكافحة التطرف والإرهاب:

---

[1] حسين حسن طاحون، تنمية المسؤولية الاجتماعية: دراسة تجريبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة(1990)، ص17.

أن المسؤولية الاجتماعية كمفهوم علمي بدلالة مجتمعية ظهر في المجتمعات الغربية كان يرتبط بالأساس بالدور الاجتماعي الذي تؤديه المنظمات، والمؤسسات، والجماعات، والشركات، وهناك تياران مختلفان في تعريف هذا المفهوم:[2]

- التيار الأول وينطلق من حقلِ الدراسات النفسية، التي أسست التعاملات الاكاديمية به ويركز على سماتِ الشخص المسؤول اجتماعيّاً، وفي مقدمتها الوفاء بالتزاماته تجاه الجماعة، وهو شخص يُعتمَد عليه ويُنفذ عادة ما يعد به، ويحقق الأهداف المرجوة منه، ويفكر في مصلحته ومصلحة الجماعة؛ كالتزام الحكومات بالإيفاء وبتلبية حاجات رعاياها من المواطنين.
- أما التيار الثاني فينطلق من حقلِ دراسات الإدارة والعلاقات العامة، ويؤكد على أهمية الزام المنشآت بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، لاسيما بعد أن أصبح التوجه العام يتمثل في تحقيق مصالح المشاريع والمؤسسات على حساب المصلحة العامة للجمهور، وأدى هذا المناخ الى الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وقد طرأت تغيرات عدة على هذا المفهوم منذ ظهوره في الغرب.

.وان تحقيق البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية واحرازه من المواطنين يُفضي لعدة أمور مهمة منها:[3]

- ان التنشئة الاجتماعية السليمة تُسهم على نحوٍ مباشر في إذكاء الوعي المجتمعي بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال الأسرة، والمدرسة، والمسجد، والجماعات المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات الإعلام الهادفة؛
- التزام الافراد بواجباتهم تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه، ويشاركون في كل فعالياته المجتمعية؛
- الحس الأمني والدافع الذاتي والتعاون من جانب أفراد المجتمع تجاه أي حدث طارئ أو مشكلة ما تواجه المجتمع ككل.

في ضوء الاتجاهات السابقة، فإن ثمة اتفاق بين العديد من الباحثين على أن انتشار المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في أي مجتمع يشكل أهمية بالغة في تنميته وتطوره في مجالات مختلفة، إذ أن استمرار عمل أي مؤسسة في المجتمع، بغض النظر عن تخصصها، يشترط أن توجه أنشطتها لخدمة وتنمية المجتمع المحيط بها. كما تؤدي المسؤولية الاجتماعية دوراً مهماً في استقرار

---

[2] جان بوديار وآخرون، ذهنية الإرهاب.. لماذا يقاتلون بموتهم، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009، ص17.

[3] معاذ عليوي، ماذا نعني بالمسؤولية الاجتماعية؟ استرجع من شبكة الانترنت من موقع البرق، والمنشور على الرابط: https://bit.ly/2rDwLqQ.

الحياة للأفراد والمجتمعات، حيث تعمل على صيانة نظم المجتمع، وتحفظ قوانينه وحدوده من الاعتداء، خاصة إذا ما قام كل فرد وجماعة بالواجب والمسؤولية تجاه المجتمع الذي يعيش.[4]

وبما ان قيمة الفرد في مجتمعه تقاس بمدى تحمله المسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين، بحيث يعتبر الشخص المسؤول على قدر من السلامة والامن المجتمعي، لذا يمكن في الوقت ذاته عدّ المسؤولية الاجتماعية، على انها تمثلُ مطلباً مهمّاً ولازمة رئيسة لإعداد النشء والافراد لتحمُّل أدوارهم في المستقبل، والعمل على تعزيز الشراكة في بناء المجتمع وحفظ سلامة أمنه واستقراره حيث إن المسؤولية الاجتماعية باتت معياراً مهماً ومؤشراً على تطور المجتمعات الانسانية ونموها، واستقراها، وهي مهمة يجب أن تقوم بها المؤسسات المجتمعية المختلفة من الاسرةِ الى الجهات التثقيفية والتربوية والتعليمية المسؤولة كالمدرسة والجامعة[5]. فالمسؤولية الاجتماعية، طبقاً لذلك التصور تعد بمثابة حاجة مجتمعية؛ لأن المجتمعات الانسانية بأُسرها وأجهزتها، ومؤسساتها كافة، دائماً ما تكون بحاجة الى (المواطن/الفرد) المسؤول اجتماعياً، فأن مدى ارتفاع الشعور والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية من أفراد المجتمع والتزامهم بها يُعد المعيار الذي يُمكن الحكم بموجبه على تطور ذلك المجتمع ونموه، وتنمية الشعور بالمسؤولية في نفوس أبناء المجتمع مهمة تقع على عاتق المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن تربية الأفراد وتنشئتهم كما ذكرنا آنفاً.

- ثانياً: المسؤولية الاجتماعية كمدخلٍ رئيس لتحقيق الأمن الفكري، ومواجهة التطرف العنيف والإرهاب الفكري...

تأسياً على المفهوم الشامل للمسؤولية المجتمعية يمكننا القول بأنها –المسؤولية الاجتماعية– تمثل أحد أهم المداخل الفاعلة في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب الفكري، لأن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية تشاركية تشترك وتسهم فيها كافة مؤسسات المجتمع بالقيام بدورها في هذا السياق، فعلى سبيل المثال، حينما يكون أفراد المجتمع أكثر وعياً وإدراكاً بخطورة ظاهرة التطرف العنيف، أو الإرهاب الفكري، فإنهم يكونون أكثر قدرة على اكتشاف وفرز الأفكار المتطرفة التي تسعى التنظيمات الجهادية والإرهابية الى نشرها وعدم التفاعل معها والتصدي لها بأفكار مضادة تجهض مخططات العصابات الارهابية والتكفيرية الساعية للنيل من المجتمع، ومن ابناءه لتهدد أمنه واستقراره المجتمعي.

فالأسرة، والمدرسة، والمسجد، والجامع، والمنظمة، والجماعة حينما تقوم كل جهة منها بدورها في تنشئة الأبناء على نحوٍ سليم فإنها تعزز لديهم الثقة في النفس وتنمي لديهم الإحساس العميق

---

[4] صالح مهدي محسن العامري وآخرون، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، الأردن،(2006)، ص51–ص54.

[5] سعيد حجازي، مواجهة التطرف والإرهاب مسؤولية مجتمعية، القاهرة، 2019، ص22.

بالمسؤولية تجاه مجتمعهم، والمشاركة في تنميته والدفاع عنه في مواجهة أية تحديات تهدد أمنه واستقراره. وحينما تقوم المؤسسات التربوية والتعليمية بدورها في أعداد الأجيال من خلال بناء شخصية التلاميذ والطلبة وتشكيل مداركهم العامة، فإنها تُسهم بتحصينهم من أية أفكار متطرفة أو عقيدة منحرفة. فضلاً عن دور المؤسسات الإعلامية فهو الآخر لا يقلُّ أهمية عن المؤسسات التربوية والتعليمية فحينما يقوم الإعلام الوطني الموجه بإذكاء الوعي المجتمع بدوره المهني والتنويري والمعرفي فإنه يسهم في توعية أفراد المجتمع بخطورة التطرف والإرهاب، وضرورة الاصطفاف الوطني للتصدي له مواجهة الافكار الارهابية الهدّامة.

وضمن هذا السياق، فأن مؤسسات التعليم تُسهم هي الاخرى من خلال ما تقوم به من أدوارٍ دور حيوية بتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية وترسيخها، من خلال دورها في تحصين ووقاية أفراد المجتمع من الأفكار المتطرفة والإرهاب الفكري، فضلاً عن دورها الفاعل بتنويرهم وزيادة الوعي المجتمعي بمخاطر الجماعات والتنظيمات المتطرفة والإرهابية. كما أنها تتعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى في القيام بهذا الدور المهم. إذ تؤكد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بذات السياق على أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه أعضاء الهيئات التدريسية والتعليمية في مواجهة التطرف العنيف والتصدي للإرهاب الفكري، باعتباره يمثل قوّة إقناع كبيرة، لاسيما وأن التعليم يسعى الى معالجة الظروف الكامنة التي تدفعُ الأفراد الى بالتحاق بالمجموعات المتطرّفة العنيفة والانضمام في صفوف الإرهاب والانخراط معهم. حيث أصدرت منظمة اليونسكو في عام (2018) دليلاً استرشادياً لصُانّع السياسات المجتمعية، وضحت من خلاله الالية والكيفية التي يمكن ان تُسهم المؤسسات التربوية والتعليمة في إيجاد البيئة المجتمعية السليمة والمناهضة للتطرف العنيف والافكار الهدّامة والظلامية، وذلك من خلال غرس الوعي الكافي وبنائه لدى المتعلمين مما يمكنهم من مواجهة والتصدي للأفكار والآراء والمعتقدات المتطرفة ومحاربة الغلو والتشدد والتكفير .[6]

- ثالثاً: اليات التمكين الوقائي والاجرائي لتحقيق الأمن الفكري ومكافحة مخاطر الجريمة والإرهاب التكفيري...

بالنظر الى ارتباط مفهوم التهديدات والمخاطر الإرهابية والأمنية بمفهوم الأمن على نحوٍ عام، والأمن الفكري على نحوٍ خاص – فمن الصعوبة بمكان ان يتم تطوير تعريف شامل وموحد له جامع ومانع– وتحديد معنى واحد له، فأن الصلة بين المفهومين تكمن في حقيقة ان تصور الاولي

---

[6] منظمة اليونسكو، منع التطرف العنيف من خلال التعليم: دليل لصانعي السياسات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الأمم المتحدة،(2018) استرجع من الرابط الالكتروني: https://bit.ly/32ewyKB

لنتائج كل منهما فانه يؤدي استحضار مفهوم التهديد الى اتخاذ اجراءات تهدف الى تحقيق الأمن، نجد ان الابحاث الأمنية التقليدية ركزت على مفهوم التهديد الأمني في السياق العسكري واعتبرته التهديد الرئيسي، هذا عن لم تعدّه المُهدد الوحيد، للدولة والوضع المجتمعي الأمني. ومع ذلك، فمع تطور وتقدم الابحاث والدراسات الأمنية مؤخرًا، تم توسيع مفهوم التهديدات الأمنية ليشمل مصادر أخرى غير التهديدات العسكرية، وبدأت دراسة مصادر اخرى للتهديدات الأمنية ذات الابعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والبيئية.

لذا فأن مفهوم المخاطر يرتبط على نحوٍ عام بدرجةِ عدم اليقين الأمني، فكلما زاد عدم اليقين، زادت احتمالية حدوث هذه المخاطر فتُعرَّف المخاطر بانها شكل وشيك من التهديد الذي قد يواجهه الشخص نفسه او ما يمتلكه، أو أي مجتمع، أو جماعة، أو دولة ما.

- ماهية التمكين:

طبقا لما جاء في لسان العرب لابن منظور في التمكين معنى القدرة على الاداء. اذ يقال من الشيء وامكنه منه بمعنى قدره عليه وتمكن من الشيء ظفر به ويقال امكنني الامر فهو ممكن.

وبما ان التمكين يُعد (عملية: Process) فهو لا يتوقف عند حدٍ طالما ان الموضوع الذي نتعامل معه متغير، وطالما ان هنالك معلومات او تقنيات جديدة ينبغي ان نطلّع عليها ونكتسب الخبرة فيها لكي نتمكن من التعامل مع المستجدات من التهديدات الإرهابية، الامر الذي يتطلب ان تكون هنالك جهوزية في اجراءات المواجهة والمقاومة والتصدي للفعل الاجرامي والإرهابي عملياتية ايضا. ولعلنا في موضوعات كالجريمة المنظمة، والجرائم المُستحدثة والجرائم الإرهابية، والجماعات الإرهابية والتكفيرية نُدرك ان العنف المُمارس فيها هو عنفٌ خطر بتفاوت درجاته وباختلاف مستوياته، فهو السمة الاساسية في سلوكيات ومواقف تلك الجماعات، كما ان مرجعياتها الفكرية حافظت على منطلقاتها ومرجعياتها الفكرية ومتبنياتها العقدية مع إضفاء بعض التعديلات والتغييرات، بما ينسجم والمصالح المرحلية لتلك الجماعات والعصابات التكفيرية. ومع لحاظ تلك التعديلات العقدّية والمرجعية، فثمة تحولات مهمة في بُنية تلك الجماعات واساليب عملها أيضاً، وفي السمات والخصائص الشخصية لأعضاء وافراد تلك الجماعات. فضلا عن تغيراتها في الوسائل وأدوات القتل والموت والات التدمير والتخريب وفيما تستخدمه من أسلحة، وفيما تبثه من إشاعاتٍ ورسائل إعلامية الى غير ذلك من المتغيرات التي تفرض ان تكون القدرات المتاحة للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب، وللمتصديين لهذه الجماعات متغيرة هي الأخرى سواء في اساليب المواجهة الفكرية (العملية) أو أساليب المواجهة العملية (القتالية).

في هذه السياق ننطلق من تساؤلين رئيسيين ومهمين:-

- الاول: هل ان العالم والمجتمع الدولي قد فشل في تصديهِ للإرهاب، من خلال اخفاقه في تعزيز الأمن الفكري لأفراده، وهل ثمة أدلة على الفشل في تلك المواجهة المُفترضة؟

- الثاني: ان كان هنالك لوازم وضرورات لتطوير قدرات الأمن الفكري للمواجهة وللحد من توسع وتمدد خطر الجماعات الإرهابية، فما القدرات التمكينية المطلوبة لمواجهة ذلك الخطر الإرهابي في تحولاته البنيوية، والعقدية/الفكرية، والأدائية التطبيقية.

ففيما يتعلق بالتساؤل الرئيس الاول يمكننا القول بأنه ثمة أدلة على ان هناك تغيرات مهمة قد طرأت كمتغيراتٍ تطبيقية (واقعية) على استراتيجيات ووسائل العصابات والجماعات الإرهابية على المستويين التنظيمي والفعلي، فكانت تلك التحديات والهجمات الإرهابية مصداقا لما قاله عالم اجتماع الحرب (جاستون بوتول)[7] بأن الحرب والازمات هي أفضل مُدقق لعمل واداء مؤسسات الدول وحكوماتها فأن بعضاً من تلك الادلة يفصحُ عن حقيقةٍ ان العالم والمجتمع الدولي الذي أعلن الحرب على الإرهاب ولاسيما بعد ما يسمى بغزوة مانهاتن (احداث 11 ايلول/ سبتمبر 2001) وما تمخض عنها من تفجير برجي التجارة في نيويورك لم يحقق الكثير.

ومما تقدم في اعلاه وما تم ذكره من الملاحظات المشار اليها يمكننا القول بأن العالم اليوم بات أكثر حاجة وبضرورة ملحة لمراجعةٍ معمقةٍ وموضوعيةٍ لأساليب وأدوات حربه ومواجهته للجماعات الإرهابية سواء من حيث فلسفة واستراتيجيات هذه المواجهة او من حيث الياتها ادواتها، بمعنى: اننا نحتاج اليوم وفي ظل التحديات والمُهددات المُستجدة لاجراءات تمكينيه تعزز من قدراتنا في مواجهة العصابات الاجرامية والجماعة الإرهابية المتطرفة.

- اما فيما يتعلق بالتساؤل الثاني: ما الذي نحتاجه في تلك المواجهة وما لاجراءات التمكينية المطلوبة؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تقتضي مساحة تتجاوز المساحة المتاحة لهذه الدراسة، ومع ذلك فأن من المُفيد متابعة الموضوع بدا من تفكيك مفهوم الفعل الإرهابي، ومحاولة فهم المرجعية العقدية التي ينطلق منها وتغذي ديمومة نشاطاته وافعاله:

يمكن تعريف الفعل الإرهابي بوصفِهِ جهد منظم ومقصود، يمارسه افراد تشربوا من مشاربٍ عقدّية مُتطرفة فكرية ذات مضمون (ديني–سياسي) تبرر لهم ذلك العداء وتمدّهم وتدفعهم الى اقصى درجات الكراهية عندهم اتجاه الاخرين، ساعدتهم تلك العقيدة على ان ينتظموا في علاقاتٍ مغلقة تعكس درجة عالية من العداء ضد الاخرين ممن يخالفونهم العقيدة والمنطق انطلاقا ومن المؤكد ان هذا فعل الإرهابي يُمارس من بيئة معينة تتوفر له فيها التسهيلات المناسبة لإتمام الإرهابي لذلك الدور.

---

[7] جاستون بوتول، الحرب والمجتمع: تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية، ترجمة: عباس الشربيني، مراجعة وتقديم: دكتور محمد علي محمد، دار النهضة العربية، بيروت، ط3، 1987.

وبما اننا قد اثبتنا الحاجة لاستراتيجية مواجهة كاملة شاملة غير منقوصة تأخذ بالحسبان المواجهة المادية والمعنوية، قبالة ذلك علينا ان نعي ونفهم كيف نحلل مفهوم التمكين وماهيته المنشودة: وقد اثبتت التجارب الميدانية بأنه ثمة نوعان من التمكين:

- الاول: التمكين الوقائي الذي يستهدف منع وقوع الفعل الاجرامي والإرهابي،
- والثاني: التمكين العملي أو الاجرائي الذي يستهدف توفير القدرات اللازمة لمواجهة ذلك الفعل والحاق الهزيمة به ومصادرة اثاره، فضلا عن استمراريته وديموته.

- رابعاً: دور المؤسسات الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري والمجتمعي...

يُعد الأمن هاجس البشرية الاول ونعمة من نعم الله تعالى على الانسان, لا يفهمُ معناهُ الا من فقده، لأن انعدامه يأتي بنتائج سلبية على الإنسان والتنمية وكل النواحي الأخرى، فَبدون بيئة آمنة ومستقرة لا يُمكن لقِطار التنمية ان يسير وسوف تتعطل كُل جوانب الحياة.

ان الإرهاب والعنف يَحدان بشدة من قدرة الناس على تنظيم حياتهم وتنظيم أولوياتهم وكما يؤثر ذلك في فرص التعايش السلمي ويؤدي الى تقطيع اوصال المُجتمع على وفق تقسيمات مذهبية، ومناطقية مقيته, لقد أوجدت التحولات الجذرية لمفهوم الأمن تحولاً استراتيجيا إذْ تجاوزت أبعاده الجانب العسكري بعد ان كان المنظور التقليدي يَّعد الدولة هي الفاعل الرئيس والمركزي في الدراسات الأمنية واقتصار ذلك على جانبين الأول: هو المحافظة على السيادة الوطنية، والثاني: الاهتمام بالجانب العَسكري ومع ظروف العولمة وما افرزتهُ من تَداعيات اجتماعية واقتصادية وثقافية وبروز نظام عالمي جديد مِما افرز تَحديدات جديدة تتطلب تغيير أساليب المواجهة وكما ان تقرير التنمية البشرية عام (1994) قد أوجد تحولاً في مفهوم الأمن من أمن الدول الى إمن الافراد والمُجتمعات.

ومع اختلاف المُصطلحات الأمنية لمواجهة الاخطار والمشكلات الاجتماعية, والاقتصادية, والسياسية, ولاسَّيما مع تطور وسائل الاتصال وظهور الحركات والجماعات الانفصالية، والتكفيرية، والمتطرفة التي تتخذ من الإرهاب والعنف والتطرف منهجاً واسلوباً ظهرت الحاجة المُلحة للاهتمام بِمفهوم الأمن الفكري والمجتمعي الذي يُمثل حجر الزاوية في تحقيق الأمن بمفهومه الشامل لأن أمن المجتمع لن يَتحقق مِن دون الأمن الفكري والمجتمعي وهنا سنتطرق لموضوعين مهمين:

- الاول: الأمن الفكري والمجتمعي، ماهيتهُ، اهميته ومبررات وجوده.
- الثاني: دور المؤسسات الاجتماعية في تَعزيز الأمن الفكري.

- أولاً: الأمن الفكري ماهيتهُ، اهميتهُ، مبررات وجودهُ:

ان المتتبع لتاريخ البشرية يجد ان هذا التاريخ ومنذ لحظاته الاولى قد بدء عنيفا منحرفا وتمثل ذلك بقتل قابيل لأخيه هابيل، وما كان استعلام الملائكة على استخلاف ادم في الارض عندما خاطبت رب العزة "وَاذْ قَال رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ انّي جَاعِلٌ فِي الارْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَال انّي اعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ"[8] الا انها ارادت ان تطمئن على سلامة الارض وامنها من هذا الانسان الذي عَلمت انهُ سيكون سفاكا للدماء منحرفا في طبيعته البشرية.

وعلى الرغم من تعدد انواع الأمن الا ان الأمن الفكري يحتل أهمية قصوى من خلال مفهومين الاول: يتمثل بقدرة الدولة على التصدي للاتجاهات الفكرية السلبية من خلال البث الاعلامي وشبكة المعلومات التي لا تزال تمارس دورها في الغزو الفكري والثقافي، والثاني: قدرة الدولة على تحقيق الأمن الوطني من خلال تعزيز الأمن الفكري ومقاومة اشكال الانحرافات الفكرية [9]

ولكي يستقيم الأمن ويستتب لابد من وجود فكر سليم ومعتدل بعيداً عن التطرف والغلو اتجاها وممارسة من خلال الأمن الفكري الذي يسعى لحماية فكر الانسان ومنظومته العقدية وثقافته الاصيلة من كل انحراف وشذوذ بما يحقق استقرار المجتمع وازدهاره من خلال التعاون بين المجتمع والسياسات والبرامج الحكومية، ففي السابق استعملت الدول الحرب من أجل فض نزاعاتها مع الدول الأخرى اما في الوقت الراهن فقد استعملت وسائل أكثر ضرراً وأشد خطورة عن طريق الغزو الفكري والثقافي الذي اوجد بيئة خَصبة للانحرافات الفكرية والتي اصبحت تُهدد مجتمعات وأمم.

وكما ان المعنيين بالأمن على أقل تقدير في مجتمعاتنا، هم بحاجة الى دراسة الانماط المُستحدثة من التهديدات والتحديات الأمنية بما في ذلك دراسة الإرهاب والتطرف والكراهية وتبدو الحاجة ملحة لتبني انموذج شامل ومتكامل للأمن[10] وذلك يوجب ان يكون هناك متابعة ومواكبة للتجارب العالمية الناجحة في مجال مُكافحة الإرهاب والتطرف وبناء نموذج امني مقتدر يُمكنه حماية المواطن وتَحقيق الاستقرار في المُجتمع.

من هنا كان لابد من تجديد الوعي الذي يعني السعي المُستمر لاكتشاف توازنات جديدة داخل افكارنا وثقافتنا بما يَدعم وجودنا القيمي وبما يُنمي ويعزز فاعلية ادائنا في طريق التقدم الشامل ومحاولة فهم الظروف الجديدة التي افرزها التقدم العلمي والتقني ومعرفة التحديات الناشئة

---

[8](1) القران الكريم, سورة البقرة,الاية30.

[9](2) محمد شحاته الخطيب، الانحراف الفكري وعلاقته بالأمن الوطني والدولي، جامعة الملك سعود ,الرياض, 2005، ص100- ص101.

[10](1) سلام عبد علي العبادي، ثقافة العولمة والارهاب، بحث القي في المؤتمر الاول لمكافحة الارهاب 2014, ص2.

والتعامل معها[11] وتأسيسا على ذلك ظهرت الحاجة الملحة للاهتمام بدراسة الأمن الفكري، مما شكل ذلك هاجساً سياسياً، فكرياً، وأمنياً حتى بات يؤرق الكثير من افراد المجتمع وذلك بسبب تعرضهم لمخاطر الانحراف الفكري، الذي هو نقيض الأمن الفكري وذلك من خلال ثلاثة مجالات:[12]

1. هو استعمال العُنف ضد الابرياء او في الاماكن العامة المكتظة بالناس
2. الخوف من وصول هذا الفكر الى أكبر عدد ممكن من الناس بِحيث يَصبح الانحراف الفكري هو القاعدة والفكر الصحيح المعتدل هو الاستثناء.
3. الخوف من وصول هذا الفكر المُنحرف الى النشئ في المدارس والشباب في الجامعات مِما يشكل خطرا ممتدا يصعب مجابهته بالطرائق التقليدية .

ويُشير تقرير التنمية البشرية لعام (2016) الى ان السلام والأمن يُهيئ البيئة المؤاتية لوضع قطار التنمية الإنسانية.. ويقتضي ذلك حل النزاعات المستجدة او تلك القائمة منذ زمن.. اضافة الى تطوير اليات فعّالة تتصدى للنِزاع وتبني السلام بالاستناد الى خطاب مُعتدل يقوم على ثقافة الحوار ومفهوم المواطنة... كما اشار هذا التقرير (على سبيل المثال) الى ان كلفة الإرهاب في العراق التي تقدر بنحو "159"مليار دولار امريكي (في مقابل القوة الشرائية للدولار) منذ عام 2005وهو ما يُعادل 32% من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد في العام 2014.[13]

فأن تعزيز الأمن الفكري سوف يعمل على الوقاية من الجرائم فَتضعف مُعدلاتها وبالنتيجة سيقل الانفاق المخصص لمواجهة تلك الجرائم ومن ثم تسخير الميزانيات في اقامة المشاريع بما ينفع المُجتمع اقتصادياً ومعيشياً بالتقدم والازدهار.

لذلك تُعد فتاوي التكفير وخطب التحريض وليدة فكر ظلامي متطرف، وقراءات احادية للنصوص الدينية (القران والسُنة) وقد مارست الفتاوي التكفيرية والخطب التحريضية دورا خطيرا في تأجيج مشاعر الكراهية والحقد بين الناس ولم تتورع في اباحة قتل الاطفال والابرياء والمدنيين وغير المحاربين، باعتبارهم كفار مباح قتلهم... ولا شكَ ان الاسلام الذي يُحرم اقتلاع الاشجار والاجهاز على المريض ويحرم قتل الشيخ الكبير (كل ذلك في ظروف الحرب) لاشك انه لا يجيز قَتل العُزّل والابرياء[14]. وهنا يَجب ان نَطرح سؤالاً ما السبب الذي يَدفع المُتطرف أو الإرهابي الى

---

[11](2)عبد الكريم بكار، تجديد الوعي, ط1، دار القلم, دمشق،2000، ص5.

[12](3) حسن عبد الله الدعجة، نظرية الامن الفكري، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الامنية،الرياض،2013، ص3.

[13](4) تقرير التنمية الانسانية العربية (الشباب وافق التنمية الانسانية في واقع متغير) برنامج الامم المتحدة الانمائي،2016،ص32-37

[14] (1)ماجد الغرباوي، ثقافة التسامح فرص التعايش بين الاديان والثقافات,ط1,مدين للنشر، 2006، ص64.

استخدام لغة العنف؟ وهل من الممكن ان يقتل الانسان لمجرد الاختلاف في الفكر أو الرأي أو العقيدة؟

من هنا جاء الاهتمام بالأمن الفكري بوصفهِ واحداً من مفاهيم الأمن الشامل والذي يسعى لحفظ الفكر السليم والمعتقدات والقيم والتقاليد الكريمة, ومن هذا المنطلق فأنه يمثل بُعداً استراتيجيا لحفظ كيان الامة والحفاظ علي قيمها وتماسكها الاجتماعي وحماية هويتها, وعدم تبني افكارا هدامة تنعكس سلبا علي جميع مناحي الحياة الاجتماعية, والسياسية, والاقتصادية, اذْ ان الهوية تمثل ثوابت الامة من قيم, وعادات, وتقاليد, ومعتقدات... الخ هذه القيم التي تحمي افكار الافراد ولاسَّيما الشباب وتقف بالضد من تشويش افكارهم ودعوتهم للتطرف.

ويمكن استحضار المقولة الشهيرة للملك الفرنسي "لويس التاسع" التي يقول فيها (تكسرت الرماح والسيوف فلنبدأ حرب الكلمة) فالكلمة هي الأقوى... وفي بالنا ان الأمن الفكري لا يعني غير تلك المسالة المعقدة الشائكة [15]

وفي هذا تعبير على أهمية الحِوار فالله تعالى وهو القادر المقتدر يُخاطب نبيه ويأمره بأستعمال الحوار والكلام اللّين معَ من ادعى الربوبية. لذلك فأن الفكر لا يواجه الا بالفكر, والرأي بالرأي الاخر وان الحياة الانسانية بحاجة الى كل الافكار والآراء , لقد اظهرت ظروف العولمة وتطور وسائل الاتصال والاعلام ضرورة مُلّحة الى الاهتمام بموضوع الأمن الفكري وايجاد مُقاربات جديدة تنسجم مع التطورات وتكون اكثر ملائمة مع الواقع.

ويُمثل الأمن الفكري البُعد الاستراتيجي للأمن الوطني اذْ يربط الاخير بين شعور المواطن وجهود الدولة باعتبار ان الشعور بالاطمئنان توفره الاهداف والبرامج التي تسعى الحكومة من خلالها الى ضمان امن الدولة وبقائها, وتتلخص مهمة الأمن الوطني في توفير السلامة والطمأنينة لجميع الافراد ضد اية اعتداءات، او تجاوزات من شأنها ان تخلق في المجتمع حالة من الفوضى والاضطراب. ويتطلب الأمن الوطني من الدولة الاستعداد الدائم لتأمين الامكانات البشرية والمادية في كل المجالات لمواجهة اي تهديد عسكري، او فكري ضد امنها من اي عناصر دولية معادية، ويظهر الأمن الوطني في الدولة من خلال قدرتها في الظهور على الساحة الدولية كعضو يحترم مصالح المجتمع الدولي وقوانينه ويُسهم بفعالية في تامين نظام عالمي امن وعادل بعد تامين حاجات افراد المجتمع وتوفير متطلبات حياتهم بأمن واستقرار .[16]

---

[15](2) حسن التجاني احمد، واقع الامن العربي (البعد الفكري والتقني)ورقة علمية حول الملتقى العلمي حول الامن الشامل الواقع والمأمول، عمان 2010، ص3.

[16](1) محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز، مفاهيم أمنية، مصدر سابق، ص16.

وهنا نلحظ على وفق هذا المفهوم ان الأمن الفكري لا يتحقق الا من خلال قدرة الدولة على فرض وجودها واحترامها على الساحة الدولية من خلال تعاطيها مع المستجدات الدولية وتحديد مكامن الخطر والتصدي له.

من هنا يجب على راسمي السياسات وصانعي القرارات الا يحول الأمن الفكري الى ما يسمى (الأمننة) اي تقييد الحريات ومصادرتها تحت عناوين تحقيق الأمن، بل يجب الموازنة بين الحرية والأمن, ومحاولة استئثار الروح الوطنية لدى المواطن عن طريق استشعاره بأهمية فكرة ووعيهُ الأمن لتحقيق مُعادلة امنية متوازنة.

إذ ان أخطر ما يُمثله غياب الأمن الفكري هو ظهور التطرف والإرهاب بلباس التنظيمات والميلشيات المُسلحة ويستّتر بِستار القوانين والتنظيمات الرسمية لتصرفاته المشبوهة, كما في حال أو نموذج الدولة العميقة والاخطر من ذلك هو ان تمارسه احزاب وتيارات دينية وسياسية تشارك في الحياة السياسية وقد يأخذ بعداً عنصرياً، أو طائفياً وهذا هو الوجه المخفي للتطرف الذي يكون غائراً في أطر السياسة وتنظيماتها الحزبية التي لا يقل خطرها عن خطر الإرهاب التكفيري...

وفيما يأتي استعراض لاهم أدوار مؤسسات الخدمة الاجتماعية في ذلك :

أولا– تَعزيز دور الاسرة في تحقيق الأمن الفكري والمجتمعي :–

تُعَّد الاسرة البيئة الاجتماعية الاهم التي يتم فيها بناء شخصية الفرد وتنمية اتجاهاته السلوكية والاخلاقية من خلال اساليب التنشئة الاجتماعية بما تغرسه في وجدانه العاطفي من طرائق واساليب تمتد الى جميع مراحل حياته العُمرية.

وكما تؤدي الاسرة دورا حيويا وهاما فيما يخص افرادها بحيث تُقيهم من الانحراف والشذوذ عبر التنشئة الاجتماعية السليمة وبناء افكارهم بطريقة صحيحة مما يخلق الاستقرار النفسي والعاطفي والذي يؤدي بدوره الى شعور الافراد بالأمن والاستقرار والطمأنينة ولاسَّيما في سنوات الطفولة الاولية التي تمثل المرتكز المهم لصقل شخصية الفرد وتحديد اتجاهاته السلوكية والفكرية من خلال غرس القيم والمعايير الاخلاقية والدينية المعتدلة المستمدة من تعاليم ديننا الاسلامي الحنيف.

وعلى مستوى العموم فأن المجتمع العراقي يختلف عن باقي المجتمعات من حيث عاداته وسلوكياته كالكرم والشجاعة والتعاون مما يعكس طبيعة دور الاسرة في التنشئة الاجتماعية في تطبيع سلوكيات الفرد اذّ ان الاسرة تُمثل نموذج مُصَّغر للمجتمع اذ انها تجسد بدرجة أو بأخرى النظم الاجتماعية الأخرى كالنظام الاقتصادي والنظام التربوي والنظام الديني والسياسي ونِظام الضبط الاجتماعي.

ويَتضح هذا بِجلاء عندما يُنظر الى الاسرة في أطارِ بنائي أي تفاعلها وتساندها مع باقي نظم وانساق المجتمع الأخرى, التي تؤديها...ومن أهم الوظائف التربوية التي تؤديها الاسرة ما يأتي:[17]

1. انها أداة النقل الثقافية والاطار الثقافي للطفل فعن طريقها يَعرف الطفل ثقافة عصرهِ وبيئته على السواء.
2. انها تختار من البيئة والثقافة ما تراه هاماً وتقوم بتفسيره وتقويمه واصدار الاحكام عليه مما يؤثر في اتجاهات الطفل لعدد كبير من السنوات.

وكما يجب ان لا ننسى ان البِناء الفكري السليم وصِناعة الافكار المُعتدلة الذي تمنحه الاسرة لأفرادها يُمثل أحد أهم الجوانب التي تؤدي الى صناعة مستقبل امن مستقر يسهم في تحقيق استقرار المجتمع وتطوره.

ثانياً– تعزيز دور المَدرسة في تَحقيق الأمن الفكري والمجتمعي:

المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية التي توكل اليها مُهمة التربية الحسية والفكرية والاخلاقية للأطفال والمراهقين بشكل يتطابق مع متطلبات المكان والزمان لتصبح تلك المؤسسة الطوعية التي يَعهد اليها دور التنشئة الاجتماعية للأفراد على وفق منهاج وبرامج يُحدّدها المجتمع بحسب فلسفته, وهي مؤسسة تخضع لضوابط محدده تَهدف من خلالها الى تنظيم فاعلية العنصر البشري على وفق اطار يضبط مهام كل فئة وَيجعلها تقوم بعملها الخاص لكي يَصب في الاطار العام ويُحقّق الاهداف والغايات المرغوب فيها وهي تشكل كذلك عامل توحيد عادل لمختلف الطبقات الاجتماعية .[18]

اذ تمثل المدرسة المؤسسة الاجتماعية المهمة التي يُنقل منها الطفل من بيئته الاسرية محدودة العلاقات الى بيئة اوسع للتنشئة الاجتماعية تمثل شبكة من العلاقات الاجتماعية المتعددة يخضع فيها الطفل لأساليب رفاقه وطرائق تفكيرهم واساليب معيشتهم كون الطفل في تلك المراحل اكثر ميلاً الى التقليد واكتساب العادات والتقاليد وطرائق التفكير الذهني.

وكما ان المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية التي اوجدها المجتمع نظرا لِغزارة التُرّاث التراكمي وتعقدهُ, وتقوم بتنشئة ابنائها وتربيتهم تربية مقصودة وصبغهم بصيغ مستندة الى فلسفتها ومبادئها ولهذه المؤسسة خصائصها ومُميزاتها التي تُمّيزها عن باقي المؤسسات المسؤولة عن تنشئة الاجيال.

ثالثاً:– تَعزيز دور الجامعة في تَحقيق الأمن الفكري والمجتمعي:

---

[17](1) مصطفى محمد الفقي واخرون ,المشكلات الاجتماعية المعاصرة(التحليل والمعالجة في ضوء علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية), ط1, مكتبة المتنبي, الدمام , 2018, ص86.

[18](1) بركة بن زامل الحوشان ,دور المدرسة في تعزيز الأمن الفكري والمجتمعي ,جامعة نايف العربية للعلوم الامنية /كلية العلوم الاجتماعية , 2015ص12–ص13.

تُشّكل المؤسسة الجامعية مكانة عليا في المجتمعات كافة لأنها تُشّكل مجال اساسي في صناعة العقول من جهة , ولكونها تحوي فئة الشباب الفئة الاكثر تأثيراً وتأثراً على الساحة الاجتماعية من جهة ثانية, فمن مناهل الجامعة وافكارها يتزود الشاب بالقيم والمفاهيم التي تنعكس على طبيعة أفكاره وتوجهاته المستقبلية والانية.

إذ تُعّد المؤسسات الجامعية من المؤسسات التي تَحظى بدور فَعال واستراتيجي للتأثير في عقول الشباب وضبط توجهاتهم من خلال الوعي الفكري وغرس قيم المواطنة وروح الانتماء الوطني وتعزيز سبل الحوار وثقافة المواطنة الصالحة بما يُسهم في محاربة الفكر المُتطّرف والمنحرف والتي تنعكس في إرساء دعائم الأمن والاستقرار المجتمعي, ومما لا شك فيه ان الأمن والاستقرار لن يتحقق الا من خلال التعليم الذي يُعزّز فرص التمييز بين الخطأ والصواب من خلال خلق منظومة فكرية معتدلة تُؤمن بالوسطية والاعتدال بما ينسجم مع قيم ومعايير المجتمع والقدرة على تنمية الذات لاكتساب المعرفة والوعي بعيدا عن الغلو والتطرف, فالتعليم مهنة انسانية اجتماعية تَسعى لتحقيق حاجات الفرد قبل ان تكون مهنة تعليمية.

فلقد أصبح تَحصين الشباب من التحديات الفكرية المنشرة وبشكل كبير ضرورة ملحة نتيجة الانفتاح والالية والمعلوماتية التي سهلت على أصحاب الفكر الضال الوصول الى عقول وفكر الشباب واستدراجهم في مُسميات مذهبية خارجية بعيده عن الفكر المستنير والعقول السوية واصبحت هذه الحقيقة مدعاة للاهتمام والتوعية وذلك عن طريق غرس وتعزيز الأمن الفكري والمجتمعي لمواجهة التغيرات الفكرية والثقافية المتسارعة من خلال-:[19]

1. الوسطية والاعتدال.
2. اكساب صِفات المواطنة الصالحة وقبول الاخر.
3. نَشر ثقافة الحوار الرشيد.
4. الحفاظ على الهوية الوطنية.
5. نشر ثقافة التسامح.

رابعاً- تَعزيز دور المؤسسة الدينية في تحقيق الأمن الفكري والمجتمعي:-

يُعَّد الدين بصورة عامة في المجتمعات التقليدية محورا مركزيا في حياة الناس وكثيرا ما تندمج الرموز الدينية وَتتغلغل في جوانب الحياة المادية والروحية والثقافية في المجتمعات التقليدية .[20]

---

[19](3) هالة مختار الوحش)تصور مقترح لدور اعضاء هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري والمجتمعي لدى طلاب -جامعة بيشة مصدر سابق , ص135-136.

[20](1) انتوني غد نز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، مصدر سابق ص570.

وكما انَ المؤسسة الدينية تُسهم بدور فعال ومؤثر في الحياة العامة ولاسَّيما في مجتمعاتنا العربية والاسلامية من خلال ما تبثه من افكار وما تملكه من تأثيرات في نفوس الافراد وعواطفهم كونها تمثل حلقة ربط بين الفرد وخالقه. انَ التنشئة الدينية الصحيحة والفكر المستنير المتسامح القائم على الحوار البنّاء مع الاخر دون تطرف او ترهيب هي تعاليم سماوية بعثها الله عن طريق الانبياء والرسل وكانت المؤسسة الدينية هي مكان زرع وتنمية تلك الصفات والمزايا ونشرها بين الناس, الا ان سوء استعمالها ورداءة مَعادن المُنّتمين لها واستغلالها من قبل البعض من اصحاب الفكر الشاذ والمنحرف قد حادَ بتلك المؤسسة واصبحت في بعض الاحيان مكانا لنشر الافكار الهدّامة والتي اساءت لِمكانة تلك المؤسسة ودورها الفعال المُؤثر.

انَ سُلطة الدين في المجتمعات المحلية والتقليدية تمثل بُعدا هاما يتدخل في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة وعلية لا يمكن دراسة الدين بوصفهِ ظاهرة اجتماعية من دون دِراسة المؤسسة الدينية[21]. من ذلك يمكن القول ان محور العِلاقة التي تَربط بين الانسان والدين هي علاقة عقلية يمكن ان يُسهم العقل البشري بحفظها وتحصينها واخضاعها الى التدقيق والتحليل عن طريق نظامهُ الفكري المعتدل.

وبالنتيجة لذلك فان بعض المؤسسات الدينية في المجتمع العراقي بالعموم قد استُغلت من قبل ضعفاء النفوس وبعض القوى المؤثرة مما جعلها منابر مؤثرة في خطب تصدح بالكلام المتطرف والافكار الهدامة تغذيها أطراف سياسية واجتماعية تقتات على المال الحرام هدفها تفكيك النسيج الاجتماعي وهدمه وتوظيف ذلك الكلام وجعلة جزء من واقع يومي معاش مستغلين بذلك جملة من العوامل الاجتماعية والسياسية حيث أدى العامل الديني دوراً حيوياً ومؤثراً في تأجيج الصراعات السياسية ولاسَّيما لدى الطبقات السياسية والمؤثرة في المجتمع لان اغلب تلك الطبقات تستخدم العامل الديني لغطاء لمحاربة الخصوم وتحريك اجنداتها الخارجية سوآءاً على المستوى الداخلي أو الخارجي من اجل حشد التأييد لتحقيق مكاسب مادية ومعنوية وهذا يكون عامل جذب لاسيما لدى الشباب للانتماء الى حركات متطرفة كجزء من التمرد على سطوة الطبقة الحاكمة ونفوذها, وبذلك يكون فصل الدين عن الدولة وعدم استعمال الدين في الصراعات السياسية ضرورة قصوى لكي لا نَمنح فرص نمو العُنف والإرهاب من تلك المنافذ.

- الخلاصة والتوصيات:

من خلال الموضوعات التي تطرقنا غيها للبحث، يمكن التوصية بمجموعة من التوصيات أهمها:

[21](2) عزمي بشارة, الدين والعلمانية في سياق تاريخي,ط1, المركز العربي للأبحاث , 2013,ص234.

1. التأسيس لأعلام وطني واعي قادر على مواجهة التحديات التي تفرضها طبيعة التحولات والتطورات اذ يمثل الاعلام بعداً حيوياً ومرتكزا لتعزيز الأمن الشامل للمجتمع.
2. توسيع التعاملات المؤسسية بمَفهوم الأمن الفكري من خلال الاهتمام بالمؤسسات الاجتماعية والمهنية ولاسَّيما مؤسسات الخدمة الاجتماعية, ودعمها مادياً ومعنوياً، لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بمفهوم الامن الفكري.
3. العمل على تضمين مفهوم الأمن الفكري ضمن المناهج والمقررات الدراسية والعمل على تسليط الضوء عليه ولاسَّيما في المدارس والجامعات.
4. ضرورة العمل على مواكبة التنشئة الاجتماعية الصحيحة بين البيت والمدرسة، وبقية المؤسسات المجتمعية بما يضمن أن تكون المُخرجات المجتمعية ذات فائدة وطنية.
5. تَفعيل المجالس الشبابية والمُنتديات الثقافية والحوارية في الأحياء والمناطق من أجل أيجاد متنفس للشباب للحوار وتبادل الآراء.
6. حث الخطباء وأئمة المَساجد ودور العبادة للتأكيد على مبادئ التسامح والحِوار وتحَقيق قيم العدالة المجتمعية ونقد التعصب والتطرف وفضح الارهاب وكافة أدواته وافكاره المتطرفة، فضلاً عن العمل على توحيد الخِطاب الديني والوطني بِما يُحقق أستقرار المُجتمع من خلال إسهامات المؤسسة الدينية بنبذ العنف والتطرف وضرورة توحيد القواسم المشتركة ولاسيما بين الأوقاف الدينية بخطاب وطني جامع يستمد مبادئه من الشريعة السمحاء.
7. يجب أن تأخذ الأجهزة الأمنية العمل على مواجهة تَحديات العُنف والإرهاب بطرائق حديثة والافادة من التجارب العالمية في مجال مكافحة الارهاب ونبذ العنف بكل أشكاله وصوره مع ضرورة توحيد القرار الامني.
8. العمل على مكافحة الإشاعات ولاسَّيما فيما يتعلق بإسهامات وسائل التواصل الاجتماعي من خلال برامج ثقافية وإذاعية ومنتديات مرئية ومسموعة.
9. نشر الوعي الأمني ولاسَّيما بين صفوف الاجهزة الامنية وبيان أهمية أن المواطن هو الطرف الأهم في المعادلة الأمنية من أجل دَيمومة المُنجزات الأمنية المكتسبة.
10. دعم فئات الشباب بما يؤمن توظيف طاقاتهم وخلق أجواء للحِوار والتعاون وتوسيع العمل التطوعي والتشاركي.
11. ضرورة العمل المجتمعي الداعم ولاسَّيما في المناطق التي تعرضت للنزاعات، ببرامج وورشات عمل للتعريف بالإرهاب وأدواته والتوعية على أهمية بناء السلام والتعايش السلمي.

- قائمة بالمصادر بحسب تسلسل وردها في البحث:

1. حسين حسن طاحون، تنمية المسؤولية الاجتماعية: دراسة تجريبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة،1990.
2. جان بوديار وآخرون، ذهنية الإرهاب.. لماذا يقاتلون بموتهم، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009.
3. معاذ عليوي، ماذا نعني بالمسؤولية الاجتماعية؟ استرجع من شبكة الانترنت من موقع البرق، والمنشور على الرابط: https://bit.ly/2rDwLqQ.
4. صالح مهدي محسن العامري وآخرون، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، الأردن،(2006).
5. سعيد حجازي، مواجهة التطرف والإرهاب مسؤولية مجتمعية، القاهرة، 2019.
6. منظمة اليونسكو، منع التطرف العنيف من خلال التعليم: دليل لصانعي السياسات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الأمم المتحدة،(2018) استرجع من الرابط الالكتروني: https://bit.ly/32ewyKB
7. جاستون بوتول، الحرب والمجتمع: تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية، ترجمة: عباس الشربيني، مراجعة وتقديم: دكتور محمد علي محمد، دار النهضة العربية، بيروت، ط3، 1987.
8. القران الكريم, سورة البقرة,الاية30.
9. محمد شحاته الخطيب، الانحراف الفكري وعلاقته بالأمن الوطني والدولي، جامعة الملك سعود ,الرياض, 2005، ص100- ص101.
10. سلام عبد علي العبادي، ثقافة العولمة والارهاب، بحث القي في المؤتمر الاول لمكافحة الارهاب 2014, ص2.
11. عبد الكريم بكار، تجديد الوعي, ط1، دار القلم, دمشق،2000.
12. حسن عبد الله الدعجة، نظرية الامن الفكري، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض،2013.
13. تقرير التنمية الانسانية العربية (الشباب وافق التنمية الانسانية في واقع متغير) برنامج الامم المتحدة الانمائي،2016.
14. ماجد الغرباوي، ثقافة التسامح فرص التعايش بين الاديان والثقافات, ط1,مدين للنشر، 2006.
15. حسن التجاني احمد، واقع الامن العربي (البعد الفكري والتقني)ورقة علمية حول الملتقى العلمي حول الامن الشامل الواقع والمأمول، عمان 2010.
16. محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز، مفاهيم أمنية، مصدر سابق.
17. مصطفى محمد الفقي واخرون ,المشكلات الاجتماعية المعاصرة(التحليل والمعالجة في ضوء علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية), ط1, مكتبة المتنبي, الدمام, 2018.
18. بركة بن زامل الحوشان، دور المدرسة في تعزيز الأمن الفكري والمجتمعي, جامعة نايف العربية للعلوم الامنية /كلية العلوم الاجتماعية, 2015.
19. هالة مختار الوحش)تصور مقترح لدور اعضاء هيئة التدريس في تعزيز الأمن الفكري والمجتمعي لدى طلاب –جامعة بيشة مصدر سابق.
20. انتوني غد نز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، مصدر سابق.
21. عزمي بشارة, الدين والعلمانية في سياق تاريخي, ط1, المركز العربي للأبحاث, 2013.